العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

الجزائر تفتح ملف بؤرة الفساد الإعلامي عبر الإعلانات

قطاع الإعلام ممنوع من الإصلاح طيلة ثلاثة عقود

فتح المدير الجديد الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الإعلان) العربي ونوغي ملف فساد هذه المؤسسة التي تهيمن منذ عقود على قطاع الصحافة والإعلام في الجزائر وتتحكم بمصيره عبر توزيع الإعلانات حسب نسبة الولاء للنظام، مع بوادر حكومية لإصلاح آلية عملها.

الإعلانات شريان حياة الصحف في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - بدأت الإدارة الجديدة للوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الإعلان)، في كشف الممارسات غير القانونية بين أسوار واحدة من المؤسسات الحكومية الموصوفة بـ"بؤرة الفساد الكبير"، بعد أن كانت مجرد إشاعات يتم تناقلها في أروقة القنوات والمؤسسات غير الرسمية، حول سوء الإدارة والفساد وتوظيف المؤسسة في إدارة الخط التحريري للإعلام الجزائري.

وفتح الرئيس المدير العام للوكالة الوطنية للنشر والإشهار الحكومية المحتكرة لسوق الإعلان في الجزائر العربي ونوغي، ملف "ممارسات فساد كبيرة وسوء إدارة"، داخل المؤسسة التي ظلت تمثل دور الذراع الإعلانية التي تروض بها الخطوط التحريرية للإعلام المحلي، خاصة خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

> وسائل إعلام موالية للنظام السابق أعلنت عن توقف نشاطها مع عودة التوازن في إدارة مؤسسة الإعلان

واتهم الإعلامي المخضرم الذي أدار عدة صحف حكومية كالنصر والمساء في وقت سابق، ما أسماه بـ"القوى غير الإعلامية"، بالاستحواذ على ريع المؤسسة التي تدير نشاط الإعلان، بتواطؤ من مسؤولين كبار في نظام الرئيس السابق، الأمر الذي هوى بالرسالة الإعلامية للإعلام المحلي، وحوّله إلى مصدر للثراء الفاحش على حساب حقوق العاملين في القطاع.

وظل قطاع الإعلام والمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، من أبرز القطاعات المعرّضة لتغيير وجوه القائمين عليها خلال السنوات الماضية، حيث عرفت الحكومات المتعاقبة 13 وزيرا لقطاع الاتصال، كما تداول على المؤسسة المذكورة العديد من المديرين، مما يوحي بعدم استقرار الاستراتجية الإعلامية للسلطة، وإلى خضوع القطاع للأمزجة والمصالح الآنية لمسؤولي الدولة في إطار ترويض المؤسسات الإعلامية.

ورغم الخطاب المتفائل الذي يحمله المدير الجديد للمؤسسة ومن خلفه وزير الاتصال عمار بلحيمر، في إعادة ترتيب القطاع بشكل متوازن ومهني، إلا أن متابعين لشؤون الاتصال في البلاد يراهنون على المزيد من الوقت للتأكد من نوايا السلطة الجديدة في إصلاح القطاع، قياسا بالتجارب الماضية حيث كان كل وزير وكل مدير للمؤسسة يتعرض للتغيير قبل تجسيد تصوراته وأفكاره على أرض الواقع.

ويقول الإعلامي والناشط السياسي عبدالرحمن الهاشمي هنانو، إن "الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والاتصال، لا تتصدق على الجرائد فهي زبون وسيط بين المعلنين العموميين والخواص أحيانا، وشركات نشر الصحف والمجلات والقنوات الإذاعية والتلفزيونية العمومية والخاصة".

ولفت إلى أن "عقودا مجحفة تخصم بموجبها 30 في المئة من المبلغ الأساسي إضافة إلى الرسوم للمؤسسة المحتكرة، وهي من تحدد سعر المساحات الإعلانية في الصحف، ولذلك شاع في الجزائر وصف صحافة (ربع صفحة إشهار) للانتقاص من سمعة وقيمة الصحف لدى الرأي العام، لتكون بذلك ضحية للمنظومة المشجعة على الفساد ومسخ القطاع الإعلامي واستبعاد كل المبادرات الإعلامية الجادة والمهنية من الساحة".

وأضاف "لقد ناضلت مع بعض الزملاء منذ سنوات طويلة تجاوزت الثلاثة عقود لتحرير قطاعي الإعلام والاتصال، ومن ضمنها مجال العمل الصحافي والإشهاري وبادرنا إلى تبادل الرسائل مع الجهات الوصية وقدمنا الاقتراحات والمشاريع وساهمنا في مناقشة قانون الإشهار كما قانون الإعلام، ولكن للأسف كانت النتيجة دائما عكس المراد وضد رغبة المهنيين وفي غير صالح القطاع".

وتابع "أسسنا عام 1998، الجمعية الجزائرية لوكالات الاتصال والإشهار، فأجهضوها وحاصرونا بتأكيد تعليمة رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبدالسلام، مهندس الاحتكار وتكسير قطاع الإعلام والاتصال".

وشدد هنانو على "أن من يهندسون الأمور اليوم على مستوى رئاسة الجمهورية والحكومة ووزارة الاتصال على عاتقهم مسؤولية كبيرة لتقديم واجب الوفاء لرسالة الشهداء لتحرير الوطن، لأن لا حرية للوطن إلا بحرية المواطن، ولا حرية للمواطن إلا بحرية إعلامه".

وكان المدير الجديد للوكالة الوطنية للنشر والإشهار العربي ونوغي، قد أكد في أكثر من تصريح صحافي على "أنه يملك ورقة بيضاء من الرئيس عبدالمجيد تبون، لإصلاح المؤسسة التي تعتبر الرئة التي يتنفس بها الإعلام المحلي"، لكنه مع ذلك دعا المؤسسات الإعلامية إلى التكيف مع الوضع والاعتماد على نفسها في إيجاد بدائل تمويلية، معتبرا إياها "مؤسسات اقتصادية تملك فرص النجاح كما يمكن أن تفشل".

وبجرأة غير مسبوقة، كشف ونوغي عن امتلاك رجال أعمال وبرلمانيين ووزراء لمؤسسات إعلامية، وعن أرقام وكيفية توزيع الإعلان الحكومي خلال السنوات الماضية، فخلال الأربع سنوات الماضية دفعت المؤسسة ما يعادل نحو 400 مليون دولار، ذهب ربعها لواحدة من الصحف التي ظلت تمثل الذراع الإعلامية لنظام الرئيس بوتفليقة.

وذكر في تصريحاته "أسماء الصحف والمبالغ المالية التي حصلت عليها من إعلان المؤسسة"، على غرار الصحف التي كانت توصف بـ"المقربة من رئاسة الجمهورية" كالنهار والوقت الجديد.. وغيرهما، بينما أعلنت عن توقيف نشاطها مؤخرا وتركت صحافييها وموظفيها لمصير البطالة، مع أول عودة للتوازن في تسيير مؤسسة الإعلان.

وأكد على أن "الانحرافات الكبيرة التي شهدتها الصحافة الجزائرية في السنوات الماضية، كانت سببا في تدهور وضعيتها وتأخر ترتيبها في تصنيفات المهنية والاحترافية، وأن فتح الأبواب للقوى غير الإعلامية، والدوس على قانون الإعلام، كان السبب في الانحراف الإعلامي الكبير الذي شهدته الجزائر، بعدما أصبح كلّ من هب ودب يملك جريدة".

وفيما كانت سلطة نظام بوتفليقة تتفاخر بالكم الهائل من الصحف والمطبوعات، لإيهام الرأي العام والمنظمات الدولية والشركاء الأجانب بغية طمأنتها على مجال الحريات الإعلامية في البلاد، فإن ونوغي شبهها بـ"الجمعيات الخيرية" التي تنتظر في عملها مساهمة الدولة وتبرعات المحسنين.

وأوضح أن "الجزائر تمتلك الآن أكثر من 500 مطبوعة منها أكثر من 160 صحيفة يومية وأسبوعية، وأن الأصل فيها هي مؤسسات اقتصادية بإمكانها تحقيق النجاح كما أنها عرضة للفشل".

وفيما ينتظر الفاعلون في القطاع الكشف عن مضمون قانون جديد للإعلان، توجهت الإدارة الجديدة لمؤسسة الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، لوضع 15 مقياسا للحصول على الإعلان من أجل ضمان ما أسماه بـ"الشفافية والعدالة والصحافة القوية"، على غرار تحديد أرقام السحب والمبيعات والمهنية الإعلامية، وعدم تسييرها من طرف دخلاء على المهنة، فضلا عن عدم الضلوع في التهرب الضريبي.

محاصرة خطاب الكراهية في الإعلام ضرورة ملحة في ليبيا

طرابلس - طالبت "المنظمة الليبية للإعلام المستقل" السلطات بإصدار أوامر للقبض على مرتكبي جرائم خطاب الكراهية "المنتشرين عبر وسائل الإعلام التقليدي أو على وسائل التواصل الاجتماعي سواء داخل ليبيا أو خارجها"، حيث تحولت إلى ظاهرة تهدد المجتمع الليبي.

وشددت المنظمة في بيان صادر عن المكتب الإعلامي، السبت، على ضرورة أن تقوم السلطات الليبية بمكافحة خطاب الكراهية والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، سواء بتقديم الأدلة ضد المتهمين في ارتكاب هذه الجرائم أو بتنفيذ أيّ أوامر قبض تصدر عن المحكمة في خصوص جرائم التحريض على الكراهية والحرب.

ويأتي ذلك على خلفية إصدار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا تقريرا حول ليبيا عرضته على مجلس الأمن، الأسبوع الماضي، وتحدث عن خطاب الكراهية المنتشر في عدد من وسائل الإعلام الليبية.

وقالت بنسودا في تقريرها التاسع عشر حول ليبيا إن مكتبها لاحظ ارتفاعا في خطاب الكراهية في ليبيا المنتشر في الإعلام التقليدي أو على وسائل التواصل الاجتماعي الموجه ضد أشخاص بعينهم أو ضد جماعات معينة.

وأكدت بنسودا أن "كل من يحث على ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، بالتحريض العلني أو بغيره من الوسائل عرضة للمقاضاة أمام المحكمة، وأن المحكمة مصممة على التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة المتهمين بارتكابها عند استيفاء الشروط اللازمة، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي"، حسب تقرير المنظمة الذي نشر على موقعها الرسمي.

وذكرت المنظمة إن نظام روما الأساسي ينص على أن الشخص الذي يحرض على ارتكاب الجرائم من قبل الآخرين مسؤول أيضا عن تلك الجرائم، ويمكن أن يشمل هذا التحريض إصدار بيانات عامة تحرض على الهجمات على مجموعات عرقية أو اجتماعية معينة.

وشددت بنسودا على أن القادة وأفراد المجتمع البارزين في ليبيا عليهم مسؤولية خاصة في القيادة بالقدوة والامتناع عن الكلام الذي يحض على الكراهية، مؤكدة أن كل من يحرض على الخوف والكراهية والانقسام في المجتمع لا يلحق الأذى بالأشخاص المستهدفين فحسب، بل يلحق الضرر بالمجتمع ككل. ويبعث على القلق ويولّد الكراهية والخوف في المجتمع ويعمّق الانشقاق، وينثر بذور الجريمة ضد المجموعات المستهدفة ويخلق ظروفا مواتية لانتهاكات واسعة.

ويتجه البرلمان الليبي لإعداد قانون لمحاربة خطاب الكراهية، فيما شدّد رئيس مجلس وزراء الحكومة عبدالله الثني، أن على الأطراف الليبية نبذ خطاب الكراهية وتغليب خطاب المصالحة.

وأكد الثني خلال اجتماع مجلس الوزراء العادي الأول لهذا العام، أنّ خطاب العنف والكراهية والتفرقة سيتسبب في شرخ النسيج الاجتماعي، مشيرا إلى أنّ ليبيا تحتاج إلى وقفة جادة من كل الأطراف لحل الصراع.

وانتقد الثني، خطاب التصعيد والكراهية الذي ينشره البعض، موضحا أنّ بعض الخطابات لا تتوفر فيها أدبيات الأخلاق. ويلمح إلى اتساع رقعة خطاب الانقسام، ولاسيّما في القنوات الفضائية الإخوانية التي تبث برامجها من تركيا والتي رفعت من وتيرة هجومها ضد عدد من المدن والقبائل بسبب دعمها للجيش.

مواقع التواصل الأكثر تداولا لخطاب الكراهية

مئات الاعتقالات بتهمة نشر أخبار كاذبة في إيران

طهران - أوقفت قوات الأمن الإيرانية 320 شخصا، بتهمة نشر أخبار كاذبة واستفزازية عن فايروس كورونا على مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد، وفق وكالة أنباء العمال "إيلنا".

وموجة الاعتقالات التي صرح بها قائد جهاز الشرطة الجنرال حسين أشتري الأحد، هي الأحدث في سلسلة اعتقالات طالت صحافيين وناشطين تجرؤوا بالحديث عن تفاصيل انتشار الوباء في البلاد، بما يخالف الرواية الرسمية التي تحرص الحكومة على عدم نشر أي تقارير تخالفها، منذ ظهور الفايروس بمدينة قم في 19 فبراير الماضي.

ومنذ بداية ظهور الفايروس حرص المسؤولون الإيرانيون على الإدلاء بتصريحات متتالية للحديث عن مؤامرة إعلامية خارجية بالحديث عن حجم الكارثة في البلاد.

لكن بعد خروج الأمر عن السيطرة وتفشي الوباء بدا أن غالبية التقارير الغربية صحيحة، فيما استمر تقييد الصحافيين والناشطين داخل إيران ومنعهم من تغطية الأوضاع وتهديدهم بالملاحقة القضائية والاعتقال.

واعتقلت السلطات الإيرانية الشهر الماضي، الصحافي والمذيع السابق في هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومي محمود شهرياري، بتهمة نشر "أخبار كاذبة" عن تفشي الفايروس في إيران، بحسب ما ذكرت وكالة أنباء "جوان" التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون.

ولم تحدد الوكالة ما هي الأخبار والمعلومات التي نشرها الصحافي، لكنه ذكر في فبراير الماضي أن المسؤولين في النظام تكتموا عن الكشف عن هذا الفايروس في البلاد حتى لا يتم إلغاء الاحتفال بذكرى انتصار الثورة الإيرانية في الـ12 من فبراير الماضي.

> كل ما يخالف الرواية الرسمية عن انتشار كورونا في إيران يعتبر أخبارا كاذبة تستوجب ملاحقة صاحبها

وأضاف شهرياري في تصريحات لموقع إذاعة "فردا"، في إشارة إلى فترة الحجر الصحي الذي واجهته بسبب كورونا "نحن خلال شهر فقط نأكل وننام، كم هو صعب لرجل دين فقير عمره 40 سنة".

وانتقد شهرياري السلطات الحاكمة، وقامت هيئة الإذاعة والتلفزيون بطرده ومنعه من الظهور في السنوات الأخيرة، كما حلق لحيته احتجاجا على "الاختلاس لدى رجال الدين".

وكان محمود شهرياري واحدا من أشهر مذيعي التلفزيون الإيراني، وبعد نشر مقطع فيديو لزفاف شقيقه ظهر فيه وهو يرقص فرحا، قامت السلطات بمنعه من الظهور الإعلامي لبعض الوقت.